العدد(1412) السنة السادسة - السبت (17) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مفوضية الانتخابات العراقية تعتزم إصدار لائحة بأسماء مئة كيان سياسي خرقت قواعد الحملات الانتخابية

١٠٠ خبير عربي وأجنبي و٦٣ ألف عراقي يراقبون الإنتخابات

بغداد/ المدى

فيما بدأ العد العكسي لموعد اجراء الانتخابات المحلية العراقية بعد ١٥ يومًا من الآن ، أعلن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ستيفان دي ميستورا ان مئة خبير عربي واجنبي اضافة الى ٦٣ الف عراقي سيراقبون عملية التصويت فيها، مشيرا الى ان معدات الانتخابات قد وصلت الى العراق من الامارات والهند والصين وتركيا وبريطانيا، مؤكدًا ادخال سمات أمنية خاصة على ورقة الاقتراع تضمن عدم تزويرها واستحداث إجراءات جديدة لضمان الحد من التصويت لأكثر من مرة ومحاولات التلاعب بالأصوات، في وقت اعلنت بعثة الامم المتحدة في العراق عن آليات احتساب اصوات المرشحين الفائزين بينما تم تشكيل لجان لمعالجة اي خلل اعلامي قد يحصل قبل اجراء الانتخابات .

وقال ديميستورا خلال اجتماع مع قادة الكيانات السياسية في مجلس النواب العراقي لشرح أوضاع التأهب والاستعداد الفني للانتخابات المقبلة وإجمالي التدابير الخاصة التي تم وضعها للتصدي للتزوير «إن الاستعدادات الفنية لإجراء الانتخابات يوم ٣١ من الشهر الحالي تمضي في مسارها الصحيح وأن المواد الانتخابية قد وصلت إلى العراق من الصين والهند والمملكة المتحدة وتركيا وتم تأمينها في مستودعات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» كما قال بيان صحافي لبعثة الامم المتحدة الى «ايلاف» امس.

ويشارك في هذه الانتخابات ١٥ مليون مواطن فيما بلغ عدد المرشحين فيها ١٤٣٠٠ مرشح سيتنافسون على ٤٤٠ مقعدًا ، بينما وصل عدد الائتلافات المشاركة الى ٣٦ ائتلافا والكيانات السياسية الى ٤٠١ وعدد الكيانات السياسية الممثلة للاقليات ١١ كيانا.

واضاف ميستورا «ان زهاء ٢٠ مليون ورقة اقتراع ستصل خلال الأسبوع المقبل من مطبعة مقرها الإمارات العربية المتحدة.»

وأكد أنه سيتم إدخال سمات أمنية خاصة على ورقة الاقتراع بحيث يكون من الصعب جدا استنساخها كما تم استحداث إجراءات جديدة لضمان الحد من التصويت لأكثر من مرة ومحاولات التلاعب بالأصوات.

واشار الى انه وللمرة الأولى ستتم طباعة قائمة الناخبين على مستوى محطات الاقتراع الأمر الذي يترتب عليه أن اسم الناخب سيظهر مرة واحدة فقط في قائمة الناخبين في أحدى محطات الاقتراع في جميع أرجاء البلاد.

وأوضح أنه سيتم تحبير أصبع كل ناخب كدليل على إدلائه بصوته وسيستخدم ختم خاص لضمان أن أوراق الاقتراع الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق فقط هي التي سيتم عدّها.

ودعا قادة الكتل السياسية الى ابلاغ أعضاء أحزابهم عن إجراءات الاقتراع كما طالبهم باعتماد وكلاء لهم لرصد عمليتي الاقتراع والعد ونقل المواد الانتخابية من وإلى مستودعات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

واضاف الممثل الخاص للأمين العام ان بعثة الامم المتحدة قامت بتدريب اكثر من ٤٠ الف شخص لمراقبة الانتخابات وهناك ٢٣ الف شخص تم تدريبهم من قبل جهات اخرى.

واشار الى ان البعثة هيأت مراقبين من مختلف الدول الاوربية وغيرالاوربية سيشاركون في عملية مراقبة الانتخابات وقد وصل عددهم الى ١٠٠ مراقب وسيكون هناك وجود دولي اكبر من اي عملية إنتخابية جرت في السابق.

وقال ان هذا العدد في تزايد مؤكدًا ان المراقبين الاجانب سيعملون على مدار ٢٤ ساعة اثناء عملية عد الاصوات والقيام بزيارات مفاجئة الى مراكز الاقتراع لغرض الاطلاع على سير الانتخابات داعيا الكتل والاحزاب المشاركة في الانتخابات بتقديم مراقبيها.

> معدات الانتخابات وصلت من الإمارات والصين والهند وتركيا وبريطانيا

من جهته ، قال ريتشارد جي رئيس دائرة العمليات المساعدة الانتخابية في البعثة انه تم تحديد يوم ٢٨ من الشهر الحالي لاجراء الانتخابات لذوي الاحتياجات الخاصة من المرضى وافراد الشرطة والجيش والمعتقلين والسجناء مشيرًا الى اعداد ٥٨٣ مركزًا انتخابيًا لهم موزعة على المستشفيات ومراكز الشرطة والجيش والمعتقلات كما تم اعداد ١٩ مركزًا خاصًا لعد الاصوات.

واكد وضع آلية خاصة لهم بحيث لا يمكنهم ان يصوتوا في مناطقهم مرة اخرى وستجرى عملية الاقتراع حسب المحافظة التي ينتمون إليها وذلك عن طريق ابراز المستمسكات اللازمة.

وقد تم تسجيل ١٠٠ ألف وكيل للكيانات السياسية العراقية لمراقبة الانتخابات فضلا عن تسجيل ٥٣ ألف مراقب محلي و١٠٠ وسيلة اعلامية.

وقامت مفوضية الانتخابات بحملة مكثفة لتوعية المواطنين بكيفية التصويت على ورقة الاقتراع عبر توزيع اقراص مدمجة وملصقات في ١٤ محافظة ستجري فيها الانتخابات من بين ١٨ هي محافظات العراق.

كما سيتم تخصيص مقاعد للنساء المدرجة أسماؤهن في القوائم التي تفوز بثلاثة مقاعد أو أكثر وفقا لقانون الانتخابات ويتم ذلك من خلال اختيار المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات ضمن القائمات بحيث يكون من بين كل ثلاث مرشحين فائزين إمرأة واحدة. وتعمل المفوضة من اجل اتباع الممارسات الدولية الفضلى في سياق تحضيراتها للانتخابات وأنها تعمل عن قرب مع قوات الأمن العراقية لضمان سلامة وأمان يوم الانتخابات وتسهيل إمكانية الاقتراع أكثر من أي وقت مضى من خلال وجود نحو ٤٢٠٠٠ محطة اقتراع في جميع أنحاء البلاد.

ونصح ريتشارد جي الناخبين بإيجاد محطات اقتراعهم قبل اليوم المحدد للانتخابات من خلال زيارة مكاتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في مناطقهم ومراكز توزيع الحصة التموينية أو الاتصال مجاناً مع المفوضية على الرقم ٧٧٧٧ أو من خلال إدخال البيانات الخاصة بهم في صفحة خاصة على الموقع الإلكتروني للمفوضية.

الى ذلك اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عزمها اصدار لائحة تضم اسماء اكثر من مئة كيان سياسي خرقت قواعد الحملات الانتخابية ، ومن بينها كيانات سياسية كبيرة ومعروفة .

وقال القاضي قاسم العبودي رئيس الدائرة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خلال المؤتمر الاعلامي الاول الذي نظمته المفوضية بالتعاون مع نقابة الصحفيين العراقيين ان المفوضية تلقت عشرات الشكاوى من مختلف الكيانات حول قيام بعض الجهات بخرق القواعد التي وضعتها المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات لتنظيم الحملات الانتخابية مشيراً الى ان من بين الخروقات التي سجلت هي « استخدام دوائر وموارد الدولة في الدعاية الانتخابية».

وتحدث العبودي في المؤتمر عن قرب اصدار لائحة باسماء المرشحين الذين خرقوا قواعد الحملة الدعائية للمشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة لافتا الى توفر ادلة ثبوتية حول هذه الخروقات .

وأوضح العبودي قائلا « ان هناك خروقات وقد صدرت عقوبات من قبل مجلس المفوضية ستعلن قريبا لمعاقبة نحو ٧٥ كيانا سياسيا « مرجحا ارتفاع عدد الكيانات التي تخرق قواعد الحملة الانتخابية الى ١٠٠ كيان .

وقال القاضي قاسم العبودي رئيس الدائرة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات «نحن نتعامل مع الإدلة التي يتابعها اكثر من عشرين محاميا في قسم الشكاوى اذ يتابعون بعض من الكيانات التي تستخدم المباني التابعة الدولة»، لكنه اشار الى انه واثناء التحقيقات تبين ان بعض هذه المباني مؤجرة او انها ليست تابعة للدولة. لكن العبودي اكد ايضا ان «مفوضية الانتخابات تعاملت بجدية مع الشكاوى، التي أرفقت بأدلة قانونية تثبت صحتها»، من دون ان يكشف عن اسماء تلك الكيانات او الجهات التي خرقت تلك القواعد.

واكد رئيس الدائرة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان الكيانات المخالفة ستطولها عقوبات تتراوح بين الغرامة والسجن، موضحا بان المفوضية « وضعت نظاما خاصا لكيفية التعامل مع مثل هذه الخروقات وهو نظام الجرائم والعقوبات الانتخابية ، وقد حددت فيه درجات الأحكام القانونية بحق المخالفين».

ووفقا لنظام الجرائم والعقوبات المتعلقة بالانتخابات والاستفتاءات المنشور على موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق فانه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة ملايين دينار ولا تزيد على خمسة وعشرين مليون دينار كل عضو في كيان سياسي أو ائتلاف أو جماعة او تنظيم او شخص او اي جهة تستخدم دوائر الدولة (مواقع العمل والوظيفة) للدعاية الانتخابية .

وكانت الكيانات السياسية قد اطلقت حملاتها الدعائية ، للتعريف ببرامجها ومرشحيها في الثامن من تشرين الثاني الماضي لتتوقف خلال ما يسمى فترة الصمت الانتخابي التي تبدأ قبل ٢٤ ساعة من موعد فتح الصناديق في مراكز الاقتراع في ٣١ كانون الثاني من عام ٢٠٠٩، في جميع محافظات العراق باستثناء كركوك وإقليم كردستان.

قادة عسكريون أميركيون يخططون لانسحاب سريع من العراق

بغداد/ المدى

نقلت صحيفة نيو يورك تايمز عن مسؤولين في البنتاغون والجيش الأمريكي وضعهم الخطط لانسحاب سريع للقوات الأمريكية من العراق،. ومن شان الخطط الجديدة، كما تنقل الصحيفة، "توفير بدائل لجدول زمني وضعه قادة عسكريون أمريكيون للعراق لإعادة القوات إلى بلادها بنحو أبطأ مما وعد اوباما في أثناء حملته الرئاسية".

وقال المسؤولون إن "اوباما لم يطلب الخطط الجديدة، إنما هم يستعدون للاستجابة إلى التصريحات العلنية التي أطلقها الرئيس المنتخب وعلى أساس محادثات بين مسؤولين عسكريين وأعضاء من فريق اوباما الانتقالي".

واضافت نيو يورك تايمز ان "اوباما التقى في الأسبوع الماضي بواشنطن، فريقه للأمن الوطني ومن بينهم روبرت غيتس، وزير الدفاع؛ والأدميرال مايك مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة".

وتعلق الصحيفة قائلة ان "خفض القوات الأمريكية في العراق ينظر إليه بوصفه شرطا لأي رفع عسكري أمريكي كبير في أفغانستان، حيث يستعد اوباما لإضافة ثلاثين الف عسكري في العامين المقبلين"، أي تقريبا "ضعف عدد القوات الأمريكية الموجودة حاليا في أفغانستان وقوامها ٣١،٠٠٠".

واشارت الى ان "الخطوط العريضة للخطة العسكرية للعراق، عرضت على اوباما في كانون الأول الماضي متوخية سحب لواءين، أو حوالي من سبعة – ثمانية الاف عسكري، على مدى الشهور الستة المقبلة".

ورفض مسؤولون عسكريون أمريكيون ذكر تفاصيل اكثر تحديدا عن تلك الخطة، التي اشترك في وضعها القائدان الأمريكيان المسؤولان عن العراق، الجنرال ديفيد بيتريوس، والجنرال ري اوديرنو، إلا أن المسؤولين أوضحوا أن "الخطة لا تنص على انسحاب سريع كما تعهد اوباما خلال حملته الرئاسية، عندما وعد مرارا بسحب القوات القتالية كلها من العراق في غضون ١٦ شهرا ابتداء من توليه مهامه رئيسا للولايات المتحدة، أي بنهاية أيار ٢٠١٠".

ويقول مسؤولون في فريق اوباما الانتقالي انه ما زال ملتزما بهذا الهدف، على الرغم من انه قال أيضا إنه سوف يستمع إلى توصيات قادته.

وفي لقاء أجرته الصحيفة مع جوزف بايدن، نائب الرئيس المنتخب، قال فيه انه "غير مستعد للحديث" عن الخيارات الجديدة في حجم القوات.

اما بروك اندرسن، المتحدثة باسم الأمن الوطني في فريق اوباما الانتقالي، فاوضحت للصحيفة "لقد اطلعنا إدارة بوش، ومن بينهم الوزير غيتس والأدميرال مولن، بشان الخطط الحالية إزاء العراق وأفغانستان، ونحن نثمّن المعلومات التي تبادلناها"، مبينة ان "الرئيس اوباما سيجتمع بقادته من اجل اتخاذ قرار حول كيفية المضي قدما في سحب آمن لألويتنا القتالية في ١٦ شهرا".

ويقول ضباط عسكريون كبار للصحيفة إنهم "يتوقعون أن اوباما سيسعى إلى الحصول على أسرع الخيارات لسحب القوات من العراق"، لكنهم أعربوا أيضا عن "عدم ارتياحهم من انسحاب سريع من العراق".

وأشار ضابط رفيع في حديث عن الانسحاب الى أن "هناك أكثر من تساؤل عن كيفية السرعة وكيفية البطء، ويتضمن حساب مستوى المخاطرة التي تريد القيام بها في العراق".

اما المسؤول الذي طلب من الصحيفة عدم الكشف عن هويته بسبب حساسية مناقشة خطط حربية قبل أن يتولى القائد العام للقوات المسلحة منصبه، قال إن "الخطة تتطلب أيضا تحديد مستقبل مهمة القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، والأهداف التي ينبغي لتلك المهمات بلوغها في السنوات القادمة".

ولفت مسؤول عسكري كبير آخر مشارك في هذه العملية، للصحيفة الى ان "هناك العديد من الخيارات يجري وضعها لإعطاء الرئيس الجديد خيارات متعددة".

في حين ذكر جف موريل، السكرتير الصحفي في البنتاغون، ان غيتس "يعتزم التأكد من أن اوباما، حالما يصبح القائد العام، سيستمع مباشرة من جميع الضباط العسكريين الكبار موقفهم من المهام في العراق وأفغانستان قبل اتخاذ أية قرارات".

وأوضح موريل أن "مناقشات وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان مع الرئيس المنتخب وفريقه كانت واسعة جدا"، مضيفا أنهم "لن يبدأوا عملية تقديم خيارات محددة إلى الرئيس المنتخب بشأن العراق لحين توليه منصبه".

وتكشف الصحيفة أن الخطة العسكرية الحالية للعراق قد وضعت لتتساوق مع اتفاقية وضع القوات القانوني (صوفا) التي أبرمت بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية، والتي تدعو إلى كل من جداول اقصر وأطول مما وعد اوباما. إذ بموجب هذه الاتفاقية، على جميع القوات الأمريكية القتالية أن تخرج من المدن والأقضية بحلول حزيران ، وتخرج من العراق كله بنهاية عام ٢٠١١. على أن هذه الاتفاقية قابلة للتفاوض ثانية.

بوش يشيد بالسفير الامريكي في العراق ويلقّبه "لورنس العرب"

بغداد/ المدى

منح الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته، ارفع وسام مدني إلى سفير بلاده في العراق وأعلى ديبلوماسي في الشرق الأوسط واصفا إياه بـ"لورنس العرب" الأمريكي، كما نقلت محطة أي بي سي نيوز الإخبارية الاسترالية صباح الجمعة.

وقلّد بوش في حفل أقيم بوزارة الخارجية الأمريكية حضرته الوزيرة كوندوليزا رايس، قلّد وسام الحرية للسفير الأمريكي لدى بغداد، راين كروكر.

وقال بوش في أثناء الحفل إن "ما يقرب من أربعة عقود من خدمته في الخارج، أصبح راين كروكر معروفا بوصفه لورنس العرب الأمريكي. فقد أخذته مهنته إلى كل زاوية من زوايا الشرق الأوسط"، مشيدا بخدمة كروكر في العراق على مدى سنتين تقريبا.

وأضاف بوش، الذي يترك مكتبه البيضاوي في ٢٠ من كانون الثاني الجاري لخلفه باراك اوباما، ان "فهم كروكر للمنطقة لا مثيل له.

وبشان العراق قال بوش إن "العراق في طوره ليكون ديمقراطية طالعة، وحليفاً في الحرب على الإرهاب، وأنموذج الهام لحرية الناس في منطقة الشرق الأوسط".

وأضاف أن "عندما تكتب قصة هذا التحول، سوف يشير مؤرخون إلى العلاقة الفريدة بين رجلين استثنائيين: الجنرال ديفيد بيتريوس والسفير راين كروكر".

وتعاون بيتريوس، الذي تولى قيادة قوات التحالف في العراق من كانون الثاني ٢٠٠٧ حتى ايلول ٢٠٠٨، مع كروكر في تنسيق جهودهما العسكرية والديبلوماسية للتعامل مع الأوضاع في العراق، وكثيرا ما عدّت تقارير غربية هذا التعاون استراتيجية ناجحة في العراق.

ونقلت المحطة عن اشلي يل، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، قولها إن "السفير كروكر سوف يبقى في منصبه الحالي حتى يصار إلى تسمية خلف له من جانب الرئيس المنتخب باراك اوباما."

وكان كروكر قد شغل منصب سفير الولايات المتحدة لدى بغداد في آذار من عام ٢٠٠٧.ونقلت المحطة عن مسؤول في الخارجية الأمريكية، تحدث شريطة عدم ذكر اسمه، قوله إن اوباما قد وافق على تقديم كروكر استقالته في ١٢ من شباط المقبل، لكن المتحدث لم يعط المزيد من التفاصيل بشان الذي سيخلف كروكر سفيراً في العراق.

وقبل تعيينه في بغداد، خدم كروكر سفيرا للولايات المتحدة لدى باكستان من تشرين الأول ٢٠٠٤ حتى آذار ٢٠٠٧.

ويتحدث كروكر العربية بطلاقة. فقد خدم سفيراً لدى سوريا، وسفيراً في الكويت، وسفيراً في لبنان، فضلا عن توليه مهام ديبلوماسية في إيران، وقطر، والعراق، ومصر.

اعلان